

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1533

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، 24 شباط/فبراير 2020، الساعة 15/00

الرئيس: السيد كارلوس ماريو فورادوري (الأرجنتين)

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-05144(A)



* 2 0 0 5 1 4 4 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1533 لمؤتمر نزع السلاح. السيدات والسادة، سنواصل بعد ظهر هذا اليوم الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أرحب بضيفنا الأول، معالي السيد بيكا هافيستو، وزير خارجية فنلندا. معالي الوزير، لك الكلمة.

السيد هافيستو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. السيد الرئيس، المندوبون الموقرون، إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة مسألتان تحظيان بأولوية قصوى في البرنامج الحكومي لفنلندا. ويشكل تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد ومؤسساته لبنة سياستنا الخارجية.

ولذلك، يسعدني كثيراً أن أخطب مؤتمر نزع السلاح. وللمؤتمر دور فريد بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح. إن عملكم يتساوى في أهميته ومتطلباته. فالاتفاق على نزع السلاح الذي يعزز سلامة الجميع وأمنهم مهمة جبارة. وكثيراً ما يُنظر إلى مصالح الأمن الوطني باعتبارها متعارضة، وأدى عدم وجود حوار حقيقي إلى زيادة الاستقطاب.

وما فتئت بيئة الأمن العالمي تطرح تحديات متزايدة. ويعزز ذلك ضرورة التعاون الدولي القائم على القواعد. ونحتاج إلى التركيز بقوة على المصالح المشتركة في السعي إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومؤتمر نزع السلاح منتدى رئيسي، وأنتم الفاعلون الرئيسيون في هذا الجهد.

السيد الرئيس، سنحتفل في غضون بضعة أيام بمرور 50 عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشكل المعاهدة قصة نجاح باهرة. فقد كبحت بفعالية انتشار الأسلحة النووية. وتوفر أساساً معترفاً به دولياً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى الأقل، تتضمن المعاهدة التزاماً ملزماً قانوناً بالسعي بحسن نية إلى نزع السلاح النووي.

ويرى بعض البلدان أنه من الضروري تطوير أسلحة نووية والاحتفاظ بها من أجل أمنها. وفي الوقت نفسه، تشكل الأسلحة ذاتها خطراً على وجود كل أمة وكل إنسان على كوكبنا. وهذه مفارقة لا بد لنا من تجاوزها.

إن هدفنا الأسمى هو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال عمليةٍ تعزز أمن الجميع. ويقتضي ذلك بذل الجهد بحسن نية من أجل بناء الثقة من خلال الحوار، مع التحلي بضبط النفس في الخطاب والمواقف. وثمة، على وجه الخصوص، حاجة ملحة لتعزيز الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويجب على الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وهما الدولتان الحائزتان إلى حد كبير لأكبر ترسانات الأسلحة النووية، أخذ زمام المبادرة في إحياء الحوار المطلوب كثيراً. وإذ نشيد بالجهود المبذولة من قبل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة حتى الآن، فإننا نرى أنه لا بد من استمرارهما في قيادة عملية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وقد يشكل تمديد العمل بمعاهدة ستارت الجديدة دليلاً ملموساً على هذه الريادة المطلوبة كثيراً.

ونسلم بضرورة إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية تحديد الأسلحة النووية. وثمة حاجة ملحة إلى إدراج موضوع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أيضاً في المناقشات. وكلما سُرِّعت إجراءات تمديد العمل بمعاهدة ستارت الجديدة، كلما أمكن البدء بسرعة في مناقشة تدابير جديدة وإضافية لتحديد الأسلحة. ومن شأن هذا التمديد أيضاً أن يوفر حافزاً قوياً لعملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نعلم من التاريخ أن التصعيد قد يحدث بسرعة فائقة في مناخ أمني متوتر. ولأدوات تعزيز الشفافية والثقة وإدارة الأزمات دور حيوي في الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية.

لقد كانت فنلندا نشطة في البحث عن وسائل عملية للحد من المخاطر النووية. ونحن ملتزمون بتيسير بذل جهود ملموسة للحد من هذه المخاطر أيضاً في المستقبل.

السيد الرئيس، سيبدأ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار خلال شهرين. وينبغي أن تكون أهم رسالة يوجهها المؤتمر الاستعراضي هي تأكيد التصميم المشترك لجميع الدول على ضرورة الحظر المطلق لاستخدام الأسلحة النووية مرة أخرى. ولا تزال الالتزامات السابقة بموجب معاهدة عدم الانتشار صالحة وتشكل أساس إحراز مزيد من التقدم في تحقيق أهداف المعاهدة.

وفي المستقبل، نحتاج إلى نتائج استشرافية تشمل جميع ركائز المعاهدة الثلاث. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

(أ) تعميق النقاش بشأن المذاهب النووية والسياسات المتعلقة بالإعلانات بغرض الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية. وهذه مسألة أساسية لتعزيز الثقة من أجل الدفع قدماً بنزع السلاح النووي؛

(ب) الدخول في حوار منظم لتقييم المخاطر النووية وتقليلها إلى أدنى حد ومعالجتها. ويشمل ذلك التدابير الرامية إلى منع الأزمات أو تمديد فترات اتخاذ القرارات خلال الأزمات، والتدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من مواطن الضعف المحتملة الناشئة عن التكنولوجيات التخريبية والتهديدات السيبرانية؛

(ج) التصدي للتحديات التي يطرحها تشابك منظومات الأسلحة التقليدية والنووية واتخاذ تدابير لعكس مسار هذا التطور. ومن الأولويات معالجة مسألة أشد منظومات الأسلحة والترتيبات ذات الصلة زعزعة للاستقرار؛

(د) تعزيز ضمانات الأمن السلبية؛ فمن شأن ذلك أن يخفف حدة دواعي قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ويعزز أمنها من دون إضعاف سياسة الردع؛

(هـ) دعم الجهود الجارية لتطوير قدرات متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي. فالمشاركة المتعددة الأطراف في عملية التحقق مهمة لبناء الثقة في تدابير نزع السلاح النووي وعدم إمكانية التراجع عنها.

السيد الرئيس، لقد كان من الصعب دائماً الاتفاق على نتائج في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. ولن يكون المؤتمر الاستعراضي المقبل استثناءً. غير أن الاختبار الحقيقي لقيمة هذه المعاهدة ونجاحها يكمن في التنفيذ الفعلي للمعايير التي تحددها. لقد نجحت المعاهدة والدول الأطراف فيها حتى الآن، ولكن يمكننا، بل يجب علينا، أن نحقق نجاحاً أكبر.

إن بإمكاننا - بل من واجبنا - عقد مؤتمر استعراضي ناجح يفضي إلى نتائج استشرافية. ويقتضي ذلك عملاً شاقاً وإرادة قوية لإيجاد حل وسط لتجاوز الخلافات. ويتطلب الأمر مهاراتهم الدبلوماسية، سعادة السفراء. فسوف تكونون الفاعلين الرئيسيين في نيويورك في أيار/مايو. إنه تحد كبير. وإنها فرصة عظيمة. فلنتحمل جميعاً مسؤوليتنا ولننجز المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وشكراً، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد هافستو على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق هذه الجلسة لحظة قصيرة لأرافق السيد هافستو إلى خارج القاعة وأرحب بضيفنا التالي، معالي السيد إيهاب فوزي، مساعد وزير الخارجية للشؤون متعددة الأطراف والأمن الدولي في جمهورية مصر العربية.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا، معالي السيد إيهاب فوزي، مساعد وزير الخارجية للشؤون متعددة الأطراف والأمن الدولي في جمهورية مصر العربية. شكراً، معالي السيد إيهاب فوزي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ولك الكلمة.

السيد فوزي (مصر): شكراً السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على توليك مسؤولية رئاسة المؤتمر وأتمنى لك كل توفيق. كما أود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكر المندوب الدائم للجزائر على الجهد الذي بذله والأسلوب المتميز لإدارته لأعمال المؤتمر.

وأود أن أؤكد استمرار مساندة مصر لرئاسة المؤتمر وجهودها البناءة الساعية لاعتماد برنامج شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب عن تطّلع بلادي لنجاح دورة عام 2020 في استعادة الدور الفعّال للمؤتمر، واضطلاعاً بدوره الذي طالما كان محورياً في التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، يعاني مؤتمر نزع السلاح من حالة من الجمود والتعثر امتدت لأكثر من عقدين من الزمان، حيث لم يتمكن المؤتمر خلال هذه الفترة الطويلة، رغم الجهود الحثيثة التي تم بذلها، من اعتماد برنامج عمل يتيح للمؤتمر القيام بالدور المنوط به، وهو أمر محبط للغاية وغير مقبول، ولا بد أن يدفعنا جميعاً إلى مراجعة الأسباب التي أفضت لهذه النتيجة، ومضاعفة الجهود لتدارك الأمر وتغيير الوضع القائم، حفاظاً على مصداقية المؤتمر، وحرصاً على قدرته على القيام بمسؤولياته في تعزيز الأمن الدولي، واستعادة دوره التقليدي باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

وفي هذا الإطار، تعلن مصر عن دعمها التام لعقد الجلسة الخاصة الرابعة حول نزع السلاح (SSOD4) في أقرب فرصة، لإجراء مراجعة شاملة حول هيكل منظومة نزع السلاح المتعدد الأطراف والنظر في التوصل إلى حلول سريعة لتنشيط دور هذه المنظومة، في ظل حالة الجمود التي وصل إليها المجتمع الدولي في هذا الشأن.

السيد الرئيس، على الرغم من النداءات المتكررة من جانب العديد من أطراف المجتمع الدولي ومصر من بينها - على مدى عقود طويلة وفي مناسبات عديدة - للمطالبة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والوفاء بأحد أركان معاهدة عدم الانتشار النووي، يظل الاعتماد على مفهوم الردع النووي في العقائد العسكرية، وتبقى الأسلحة النووية ركيزة أساسية في العقائد العسكرية لعدد من الدول. وتصرّ بعض هذه الدول على التصدي لأي جهود وتحركات دولية تهدف إلى حظر الأسلحة النووية، كما تصدر تلك الدول الدعوة لإحكام منظومة عدم الانتشار النووي إزاء أطراف تعدّها مهددة لمصالحها الاستراتيجية، وتتجاهل أطرافاً أخرى في نشاطها المقوض لهدف تحقيق عالمية منظومة عدم الانتشار. هذا في الوقت الذي يتم فيه تجاهل الالتزام القانوني بتنفيذ ما نصت عليه المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي بعد مرور 50 عاماً على التوقيع عليها، وهو الأمر الذي يقوّض متطلبات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويزيد مصادر التوتر وعدم الاستقرار في مختلف أرجاء العالم.

إن الطرح الذي تدفع به بعض الدول النووية، والقائم على أن البيئة الأمنية والأوضاع السياسية الدولية الحالية غير مواتية للمضي قدماً في الإزالة الكاملة للسلاح النووي، يمثل في تقدير مصر منطقاً معكوساً. فالمضي قدماً نحو نزع السلاح النووي في حد ذاته عنصر رئيسي لخلق مناخ أمني أقل خطراً ووضع دولي أكثر استقراراً، فضلاً عن أن نزع السلاح النووي هو في الأساس التزام قانوني لا يجب أن يرتبط الوفاء به بتقديرات أو مواءمات سياسية.

ومن نفس المنطلق، يظل نزع السلاح النووي أمراً يكتسي أولوية متقدمة في إطار مؤتمر نزع السلاح، لا بد من العمل على وضعه موضع التنفيذ بشكل قابل للتحقق وغير تمييزي. ولعلي أشير في

هذا السياق إلى تنامي إدراك المجتمع الدولي للآثار الإنسانية الخطيرة للأسلحة النووية، وما أفرزته نتائج المؤتمرات التي عقدت من حقائق لا جدال فيها في هذا الخصوص. ولا شك أيضاً في أن هذا الإدراك المتنامي قد ساهم في توصل المجتمع الدولي إلى معاهدة قانونية غير تمييزية لحظر الأسلحة النووية، كنتيجة للمفاوضات التي جرت في نيويورك لهذا الغرض والتي تمت للأسف خارج مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى مواصلة هذا المسعى يجب أن تتم في مؤتمر نزع السلاح، من خلال التفاوض على اتفاقية شاملة لإزالة الأسلحة النووية، تحدد الإطار الزمني والتقدم المحرز بطريقة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق دولياً.

وفي هذا الإطار، تؤمن مصر بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وإلى أن يتم تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، توجد حاجة ملحة للتوصل إلى صك قانوني ملزم، وعالمي، وغير مشروط، وغير قابل للنقض، يقدم ضمانات فعالة للدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في كافة الظروف.

وفي ذات السياق، تؤكد مصر أيضاً دعمها للجهود الساعية إلى البدء في مفاوضات للتوصل لمعاهدة دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ويجب على الصك المنشود أن يحقق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار معاً. ولا يمكن تحقيق ذلك بصورة ملائمة إلا إذا تم تضمين مخزون المواد الانشطارية ضمن نطاق هذا الصك. إن أي صك يحظر الإنتاج المستقبلي فقط، لا يمثل أولوية بالنسبة لمصر، ولن يمثل إسهاماً ملموساً في نزع السلاح، وسيعتد مجرد آلية عدم انتشار جديدة يراد منها تكريس الاختلال في الأوضاع القائمة.

كما تولي مصر اهتماماً خاصاً لتطوير وتقوية النظام القانوني القائم لتعزيز الأنشطة السلمية للفضاء الخارجي والإبقاء عليها، والحفاظ على طبيعته كتراث مشترك للبشرية، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع تحوله إلى ساحة جديدة للنزاع والسباق التسلح. ولقد واصلت مصر منذ سنوات، وبالتعاون مع سري لانكا، تقديم قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وترى مصر أن التفاوض حول صك قانوني ملزم لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ذو أهمية كبيرة، لا سيما في ظل تنامي التوجهات المقلقة حول إمكانية تسليح الفضاء.

السيد الرئيس، شهد الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة تطورات خطيرة ومتسارعة في أوضاعه الأمنية والسياسية، الأمر الذي يتطلب من جميع دول المنطقة والعالم التعامل مع تلك التطورات بشكل جدي لما تمثله من تهديد للأمن الإقليمي والدولي. ومن هنا، يظل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على رأس قائمة الخطوات اللازمة للحفاظ على أمن المنطقة وسلامتها شعوبها. وكانت مصر ولا تزال في طليعة الدول المنادية بتحقيق هذا الهدف، والساعية بشكل ملموس لبلوغه، انطلاقاً من اقتناعها الكامل بأن الطريق إلى تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط يجب أن يركز على مفهوم "الأمن الجماعي"، وليس مفهوم "الأمن الانتقائي"، بما يحقق مكاسب متبادلة لكافة الدول في المنطقة.

وتعدّ منطقة الشرق الأوسط من يؤر عدم الاستقرار الإقليمي والدولي، ويفاقم هذا الوضع وجود دولة بها غير طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي، ومن هنا نعيد التذكير بما أكدت عليه مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي في الأعوام 1995 و2000 و2010 بشأن مطالبة إسرائيل - الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تزال خارج المعاهدة - بسرعة الانضمام إليها، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يساهم في صون السلم والأمن والحفاظ على الاستقرار وتحقيق الأمن لجميع شعوب المنطقة. فمن المؤسف فشل

مسار إنشاء المنطقة الخالية خلال مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي في عام 1995 أو تنفيذ ما صدر عن قرار المؤتمر في عام 2010، والذي طالب بعقد مؤتمر حول الشرق الأوسط عام 2012.

وفي ظل تقديرها بأن الاستمرار في المماثلة في تنفيذ هذا القرار من شأنه أن يعقد مجدداً منظومة مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي، فقد سعت المجموعة العربية بكل جدية وإخلاص لتفادي ذلك، حيث طرحت مقررًا بالجمعية العامة للأمم المتحدة يكلف الأمين العام بالدعوة لعقد مؤتمر خلال عام 2019 لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بغية التوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً في هذا الخصوص.

وقد جاء اعتماد هذا المقرر كرسالة من المجتمع الدولي بشأن تلك المسألة، وكخطوة تتطلع مصر إلى البناء عليها بدعوة جميع الدول إلى المساهمة بصورة بناءة في هذه العملية الصادقة والشاملة التي أطلقها المؤتمر، لما في ذلك من تعزيز للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما في ظل النص الصريح على مبدأ التوافق، وما يوفره من فرصة للتشاور بين كافة دول المنطقة، إذ أن أي نتيجة نهائية مرهونة بالإرادة السياسية اتساقاً مع مبدأ السيادة.

في هذا الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقدير مصر لكافة الأطراف التي ساهمت في إنجاح الدورة الأولى من المؤتمر الأممي والذي عقد في نوفمبر 2019 رغم كافة التحديات التي واجهته. كما أود أن أشير إلى النتائج الإيجابية العديدة التي تمخضت عن الدورة الأولى للمؤتمر، وأبرزها من الناحية الإجرائية تواجد كافة الدول المدعوة إلى المؤتمر، سواء من دول الشرق الأوسط أو من الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، عدا دولتين فقط، ظل مكانهما شاغراً في دلالة رمزية على أن دعوتهما لا تزال قائمة، علاوة على اعتماد الدول المشاركة في المؤتمر عناصر تضمن استدامة المؤتمر. أما من الناحية الموضوعية، فقد أكدت مداولات الدول المشاركة في المؤتمر على التزامها الجاد والصادق بالعمل تجاه تحقيق هدف المؤتمر وإنشاء منطقة الشرق الأوسط، فلم يكن المؤتمر منصة لتبادل الاتهامات أو توجيه الانتقادات، بل على العكس شهد النقاش الموضوعي شعوراً صادقاً بملكية الدول لهذا المسار، مما تجلّى في مواقفها البناءة أثناء انعقاده. كما أصدرت الدول المشاركة في المؤتمر إعلاناً سياسياً يؤكد على دعمها الجاد للمسار، ومن هنا، من الأهمية بمكان التأكيد على أن الطريق أمام مسار مؤتمر الشرق الأوسط ليس هيناً، نظراً إلى التحديات المتعددة التي تواجهه من الناحية الإجرائية والموضوعية، أبرزها يتعلق بكيفية تأمين مشاركة كافة الدول المدعوة إليه ومن ثم تأمين استمرار مشاركتها فيه، فضلاً عن كيفية تناول عدد من القضايا الموضوعية الفنية، لا سيما وأن المعاهدة التي يهدف المسار إلى بلورتها تعدّ الأولى من نوعها لحظرها كافة فئات أسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي يستدعي تكاتف المجتمع الدولي لدعم مسار المؤتمر إلى حين بلوغ غايته، والتي ستساهم حتماً في دعم أمن واستقرار كافة دول الشرق الأوسط والعالم.

السيد الرئيس، ختاماً، تؤكد مصر حرصها على استمرار المشاركة البناءة والنشطة في مؤتمر نزع السلاح وتطلّعها لتقديم المزيد من الإسهامات خلال الاجتماعات المختلفة التي تشهدها أجندة نزع السلاح هذا العام. وتشير مصر في هذا الإطار بصفة خاصة إلى مؤتمر عام 2020 لمراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي المقرر عقده في نيويورك في أبريل/مايو القادم، وكذلك الدورة الثانية من مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط المقرر عقده في نوفمبر من العام الحالي 2020. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد فوزي على بيانه. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة لحظة قصيرة لأرافق السيد فوزي إلى خارج القاعة وأرحب بضيفنا التالي، معالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا.

عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا، معالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا.

(تكلم بالإسبانية)

شكراً جزيلاً على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ولك الكلمة.

السيد رودريغيث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، إن الحفاظ على تعددية الأطراف واحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأحكام القانون الدولي، في سياق دولي متزايد الخطورة والتعقد تواجه فيه دولنا تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بأمنها ورخائها، مسألة أساسية. إننا نلاحظ انتشار حروب النهب وسباق التسلح، وتزايد الحروب غير التقليدية، وأعمال العدوان، والعقوبات الانفرادية، والتلاعب بحقوق الإنسان وتسييسها، وعدم احترام حق الشعوب في تقرير المصير.

إن تطوير منظومات جديدة للأسلحة النووية وتحديث القوات والمخزونات القائمة، وتعزيز دور هذه الأسلحة في مذهبي الدفاع والأمن العسكريين للولايات المتحدة الحائزة لأكبر المخزونات النووية، وزيادة مستوى الإنفاق العسكري في هذا البلد، والتهديد بالتدخل العسكري، وتجاهل الالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة عوامل تقوض السلم والأمن الدوليين وتضعف آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

لقد بلغ الإنفاق العسكري العالمي 1,8 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2018. وفي عام 2018، زاد إنفاق الولايات المتحدة العسكري لأول مرة منذ عام 2010 بنسبة 4,6 في المائة، ليلعب 649 مليار دولار. ولعل ما يثير الفزع استثمار مبالغ باهظة كل سنة في صناعة الحرب، عوض استخدام هذه الموارد في تعزيز السلم، ومكافحة الجوع والفقر، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي هذا السياق، تثير الحكومة الحالية للولايات المتحدة بسلوكها واستراتيجيتها للهيمنة العسكرية قلقاً بالغاً، حيث تحتفظ بأكثر من 800 قاعدة ومؤسسة عسكرية في جميع أنحاء العالم وتُطوّر خططاً لعسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة سرية وغير قانونية لمهاجمة دول أخرى.

إننا نرفض قرار حكومة الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، الموقعة مع الاتحاد السوفياتي في عام 1987، ومن خطة العمل الشاملة المشتركة - الصفقة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى ساكناً أو صامتاً إزاء التهديد الذي تشكله إعادة الولايات المتحدة النظر في موقفها النووي، بخفض الحد الأدنى لمعايير النظر في استخدام الأسلحة النووية ليشمل التصدي لما يسمى التهديدات الاستراتيجية غير النووية. إننا نحث حكومة الولايات المتحدة على تجديد معاهدة التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) مع روسيا.

وللتصدي للتحديات التي تواجهها البشرية، نشدد على أهمية الحفاظ على اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي نتجت عن التعاون الدولي والمفاوضات المتعددة الأطراف، التي كان ينبغي استئنافها في مؤتمر نزع السلاح. وهذا المنتدى مستعد للتفاوض في آن واحد بشأن معاهدة تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة توفر ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل كوبا.

السيد الرئيس، تؤكد كوبا أن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا في

عام 2014، لا يزال ساري النفاذ بشكل كامل في ظل وجود سياسات تدخل انفرادية تسعى إلى زعزعة استقرار منطقتنا واعتماد الولايات المتحدة سياسة خارجية مستوحاة من مبدأ مونرو.

ونشجب الحملات التي تستهدف القوى السياسية اليسارية وقادتها والحكومات التقدمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرفض الحرب غير التقليدية التي تشنها الولايات المتحدة في محاولة للإطاحة بحكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس المشككة بصورة مشروعة في جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة. وتتمادى إدارة الرئيس دونالد ترامب في مسعاها لتدمير الثورة الكوبية من خلال خنق شعبنا اقتصادياً.

ومن الضروري اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تصغي الدول إلى دعوتنا إلى الامتناع عن ممارسة الضغط على الآخرين أو إكراههم، بوسائل منها تطبيق تدابير قسرية انفرادية منافية للقانون الدولي أو تشديدها.

السيد الرئيس، نعيد تأكيد التزام كوبا القاطع بتعددية الأطراف وبالجهود الرامية إلى المضي قدماً نحو نظام دولي ديمقراطي وعادل ومنصف يلي مطلب جميع الشعوب للسلام والتنمية المستدامة. ولن يكون ذلك العالم ممكناً إلا إذا كافحنا معاً من أجل تحقيقه.

وأختتم بياني بالإشارة إلى فيديل كاسترو روث، قائد الثورة الكوبية المناضل بلا كلل من أجل السلام ونزع السلاح، الذي قال في نيسان/أبريل 2016 إن "مصدر أكبر خطر يخيم على الأرض اليوم هو القوة التدميرية للأسلحة الحديثة، التي يمكن أن تقوض السلام على كوكبنا وتجعل الحياة البشرية على سطح الأرض مستحيلة".

فلنعمل بلا كلل من أجل نزع السلاح العام والتام، ولا سيما نزع السلاح النووي، ولننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ولنحقق سلاماً دائماً ومستداماً للجميع. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً، معالي السيد رودريغيث باريا، على بيانك.

(تكلم بالإنكليزية)

اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لحظة قصيرة لأرافق السيد رودريغيث باريا إلى خارج القاعة. وسيخاطب ضيفنا التالي، معالي السيد فاييو مارزانو، السفير ونائب وزير شؤون السيادة والجنسية في البرازيل، مؤتمر نزع السلاح في الساعة 16/30. والجلسة معلقة إلى ذلك الحين.

عُلِّقت الجلسة الساعة 15/45 واستؤنفت الساعة 16/30.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا، معالي

السيد فاييو مارزانو، السفير ونائب وزير السيادة والجنسية في البرازيل. شكراً، معالي السيد مارزانو، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ولك الكلمة.

السيد مارزانو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، السيد الرئيس. مساء الخير

السيدات والسادة. أنا سعيد جداً بوجودي هنا مرة أخرى، بعد عام. واسمح لي أولاً أن أهنيئكم، سعادة السفير فورادوري، على دورك في رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن واثقون من أنك ستضطلع بأعمال المؤتمر وهذا الجزء الرفيع المستوى بنجاح بالنظر إلى مهارتك الدبلوماسية المعروفة كممثل دائم للأرجنتين. ومن خلالك، أود أيضاً أن أهني أعضاء مجموعة الرؤساء الستة لدورة هذا العام على عملهم المنسق والمثالي هذا العام.

السيد الرئيس، عندما انضمت البرازيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أخذنا في الاعتبار قدرتها على تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية بعد نهاية حقبة الحرب الباردة. وقد جرت الموافقة التشريعية على المعاهدة في البرازيل من منطلق أن سباق التسلح النووي يقترب من نهايته وأن العالم يتجه أخيراً نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. كم كنا ساذجين! للأسف، لم تتحقق هذه الآمال بعد.

وفي هذا السياق، نشدد على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام 1995 لا يمكن فهمه على أنه رخصة لحيازة الأسلحة النووية بصفة دائمة. وقد نجح المؤتمران الاستعراضيان لمعاهدة عدم الانتشار لعامي 2000 و2010 في تحقيق نتائج إيجابية وإعطاء بعض الأمل في إحراز تقدم حقيقي. وينبغي ألا يمنعنا المشهد القائم الذي أعقب ذلك في السنوات الخمس الماضية من تبني وجهة نظر جريئة مع اقتراب المؤتمر المقبل، الذي سيعقد خلال أقل من ثلاثة أشهر. ويجب أن يكون المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات السابقة والمضي أبعد من ذلك. وينبغي أن يكون ذلك مقياسنا للتقدم والنجاح.

إن تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية للمادة السادسة شرط لا غنى عنه لمستقبل المعاهدة. وتعتبر البرازيل صكين آخرين ملزمين قانوناً وسيلتين مهمتين في خارطة الطريق نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. أولاً، ندعو البلدان المدرجة في المرفق 2 إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إذ لا يمكن أن تبقى طبي النسيان من الناحية القانونية معاهدة موجودة منذ أكثر من ربع قرن. وقد تعتبر البلدان النامية التكاليف الباهظة للحفاظ على منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تثقل كاهلها، عديمة الجدوى، بصرف النظر عن أن هذه المعاهدة بالأساس ناقصة، إذ لا تحظر التجارب دون الحرجة.

وتعتقد البرازيل أن وقف تخصيص المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة، إن لم نعالج مسألة المخزونات القائمة، قد لا يحقق إلا تقدماً ضعيفاً، وربما لن يحقق أي تقدم على الإطلاق، في السعي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. غير أننا، كما ذكرت في هذه الهيئة ذاتها في العام الماضي، مستعدون لتسريع وتيرة إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية. وبغية تقريب المواقف، نعيد تأكيد مقترحنا الذي قدمناه إلى هذه اللجنة في عام 2010 بشأن نزع اتفاق إطارى بخصوص المواد الانشطارية، يستند إلى بروتوكولين يعالجان المخزونات الحالية والمستقبلية، على التوالي.

لقد أيدت البرازيل بنشاط معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تبين بشكل لا لبس فيه ما قد يترتب على أي استخدام أو تفجير للأسلحة النووية من عواقب إنسانية لا تطاق. وتكمل هذه المعاهدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتسق معها، وتجسد التعبير الأسمى عن كل الالتزامات التي يشملها هيكل نزع السلاح النووي. وسيشكل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز التنفيذ قريباً المعيار الذهبي الجديد لنزع السلاح النووي.

وعلاوةً على ذلك، يتقيد مؤيدو المعاهدة بالفعل بالالتزامات تعادل في نطاقها التزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي إطار الاتفاقات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي انضمت إليها. ومقابل ذلك، ننتظر من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك قدرات نووية أن تقدم بلا شروط وبلا بنود تفسيرية ضمانات أمنية سلبية كاملة مناسبة ألا نتعرض للتهديد أو الهجوم بالأسلحة النووية.

وكما نعلم جميعاً، يطرح التحقق من تنفيذ الاتفاقات النووية تحديات عملية. وقد قدم الخبراء البرازيليون في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي ورقة

عمل بشأن إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي. وسينظر فريق الخبراء الحكوميين بتشكيلته الجديدة أيضاً في مسألة إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين. ويستوحي هذا المقترح أساسه من فريق الخبراء العلميين المنشأ في إطار مؤتمر نزع السلاح بين عامي 1976 و1996 للإعداد تقنياً للمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومن المهم التذكير بأن فريق الخبراء العلميين اضطلع بأنشطته في فترة كان ينعدم فيها أي أمل في إبرام اتفاق حاسم بشأن حظر التجارب النووية. ولكن عمله كان أساسياً في إرساء الأسس اللازمة لنجاح التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترى البرازيل أن فريق الخبراء العلميين والتقنيين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي مشروع قابل للتحقيق وأن هذا الفريق سيكبح انتشار الأسلحة النووية وسيكون آلية أساسية تساهم مساهمة قيمة في تحقيق الهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، يشرفني أن أبرز، خلال رئاستك، أي الرئاسة الأرجنتينية لمؤتمر نزع السلاح، دور الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. لقد سبقت المعاهدة المنشئة للوكالة في عام 1991 تاريخياً انضمام بلدينا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأرست الأساس للتعاون الوثيق بينهما. وقد يظن المراقبون من خارج المنطقة أن الشراكة القائمة بيننا اليوم سلسلة، بل بديهية. ولكن المراقبين الذين يرون ذلك لا يدركون الشفافية التي اقتضاها التغلب على حالة انعدام الثقة التي كانت سائدة في الماضي وعلى التوترات العرضية خلال معظم القرن العشرين. ولذلك، لدينا كامل الحق في أن نفخر بوكالتنا، وأن نؤمن أيضاً بأن تجربتنا المؤسسية يمكن أن تلهم، مع إجراء ما يلزم من تعديل، مناطق أخرى في تخفيف حدة التوترات الإقليمية بخصوص المسائل النووية.

وتود البرازيل أن تعيد تأكيد تأييدها لخطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح بوصفها مبادرة بارزة للاعتراف بما يمكن أن نتفق جميعاً على أنه تدهور في البيئة الأمنية الدولية وتقييمه والتصدي له. فهي مساهمة تقدم ما يلزم من التشجيع والتوجيه لعمل مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن نعيد تفعيل الولاية الأساسية للمؤتمر - أي التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً يمكن أن تمنع العالم من الانزلاق نحو حالة المواجهة الاستراتيجية الشديدة المخاطر والخطورة. إن الفكرة المعيبة المتمثلة في التعزيزات العسكرية الدائمة وغير الخاضعة للمساءلة التي يحفزها تحديث ترسانات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها لا يمكن أن تحقق الاستقرار الاستراتيجي.

إن العلم والتكنولوجيا يفتحان آفاقاً جديدة من حيث ما هو ممكن عسكرياً. ويتحدى ذلك مفاهيمنا لما بعد الحرب العالمية فيما يتعلق بالامتثال لأساس أخلاقي ومعنوي، أرسيناه برعاية الأمم المتحدة لحماية البشرية من الدمار الذاتي، على نحو ما يتجلى في القواعد المشتركة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد نظمنا في الأسبوع الماضي في البرازيل حلقة ريو الدراسية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، حيث سعدنا باستقبال مشاركين يمثلون الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لإجراء مناقشة صريحة بشأن ما ينشأ من أكثر قضايا نزع السلاح تحدياً من الناحية الأخلاقية عن تحويل التكنولوجيات الناشئة إلى أسلحة. ونحن واثقون من أن هذه الحلقة الدراسية الأولى التي نظمناها في ريو، وكذلك الأحداث المماثلة الأخرى التي قد تجري خلال هذا العام، سيكون لها أثر إيجابي على المناقشات في فريق الخبراء الحكوميين فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وقد بلغت المناقشات بشأن تلك المنظومات مستوى عالياً من النضج. وفي الأشهر المقبلة، ينبغي أن نعمل في فريق الخبراء الحكوميين من أجل بدء مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً في شكل بروتوكول إضافي خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام 2021.

إن البرازيل تؤمن بإمكانية منع تسليح الفضاء الخارجي وبضرورة أن يبقى مجالاً للاستكشاف السلمي والعلمي لما فيه الصالح العام للبشرية. فالفضاء الخارجي هش، ويمكن أن يهدد إجراء التجارب المضادة للسواتل استدامته. وقد أحاطت البرازيل علماً مع التقدير ببيان افتتاحي قدم في الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح أشار إلى فكرة التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً يحظر إجراء تجارب الأسلحة المضادة للسواتل. ونحن مستعدون لمناقشة المزيد من جوانب تلك الفكرة.

وتضع رقمنة جميع جوانب الحياة الحديثة قضايا الأمن السيبراني في صميم التحديات الأمنية المعاصرة. ويرأس دبلوماسي برازيلي فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، الذي سيعقد دورته الثانية هذا الأسبوع بالذات هنا في جنيف. ونشارك أيضاً بنشاط في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي؛ ونعمل بحزم في إطار هاتين المبادرتين ونتوقع أن تتكلا بالنجاح.

إن التسليح المحتمل لعلوم الحياة يلوح في الأفق كخطر من شأنه أن ينتهك أحد أكبر المحرمات في الحرب - أي استخدام المرض كسلاح. ومنذ تفشي وباء إيبولا في عام 2014، تعزز وعي المجتمع الدولي بالعواقب الإنسانية الشنيعة لسلاح بيولوجي افتراضي. إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية معاهدة تكاد تكون عالمية. وتحظر الأسلحة البيولوجية، ونعتقد أنه لا تطور أي دولة طرف في الاتفاقية في الوقت الرهن برنامجاً للأسلحة البيولوجية. ورغم ذلك، فإن الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية في علوم الحياة تقتضي تعزيزاً وتحديثاً شاملين للاتفاقية من خلال صكوك إضافية ملزمة قانوناً.

السيد الرئيس، لقد أتاحت آلية نزع السلاح في هيئتها الحالية إمكانية إحراز بعض التقدم، وإن كان أبطأ بكثير مما نراه ضرورياً. ويبدو أنها غير قادرة على مجاراة تحديات نظام عالمي يشهد تحولات سريعة جداً. أما بخصوص مؤتمر نزع السلاح، فلدينا قناعة راسخة بأنه ينبغي لنا تحسين أدائه حتى يتمكن من الوفاء بولايته الأساسية - أي التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أثني على الجهود الدؤوبة للرئاسة الجزائرية وأقول إننا نؤيد تأييداً كاملاً مساعيك، السيد الرئيس، لدفع المؤتمر نحو أسلوب التفاوض. ومجموعة المواضيع التي يتعين التفاوض بشأنها معروفة جيداً ومترسخة منذ أمد طويل. وتشمل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، ومراجعة المذاهب العسكرية النووية، وبخاصة فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، واستعراض التقدم المحرز على جبهات أخرى، مثل الشفافية وبناء الثقة والتحقق، وفي نهاية المطاف، وضع إطار قانوني شامل لإزالة الأسلحة النووية. وترد هذه المبادرات في جدول أعمال المؤتمر منذ سنوات وتنتظر فرصة للنظر فيها بفعالية. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نتابعها بأقصى قدر من التصميم. وشكراً لك، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد مارزانو على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لحظة قصيرة لأرافق السيد مارزانو إلى خارج القاعة وأرحب بضيفنا التالي، معالي السيد ساممون كوفني، وزير الخارجية والتجارة لأيرلندا.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا، معالي السيد ساممون كوفني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة لأيرلندا. شكراً، معالي الوزير، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ولك الكلمة.

السيد كوفني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أشكرك على هذه الفرصة التي أتحتها لي للحضور هنا مرة أخرى هذا العام. إني أتذكر دورة العام الماضي جيداً. ويشرفني أن أكون

في جنيف لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لقد كنت أتكلم في مجلس حقوق الإنسان هذا الصباح، وقدمت نفسي بالقول إنه لمن دواعي سروري دائماً أن أكون هنا في فيينا - وأردت فقط أن أتأكد من أن الجميع كان يصغي إلي. ولكن يسعدني أن أكون هنا، ولذا أشكرك على هذه الفرصة.

واسمح لي أن أبدأ بتهنئتك، سعادة السفير، على تولي الأرجنتين رئاسة المؤتمر في هذا الطرف الحاسم. وأؤكد لك تعاون أيرلندا ودعمها الكاملين في اضطلاعك بهذا الدور المهم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح ولفريقها على دعمهم القيم لأعمال المؤتمر.

السيد الرئيس، إن نزع السلاح محرك رئيسي للسلام والأمن. وتقع على عاتقنا مسؤولية تجاه شعوبنا، ولكن أيضاً تجاه كوكبنا، بأن نحز تقدماً في التصدي للتحديات الحقيقية التي تواجهها في هذا المجال.

وهذا أيضاً هو جوهر خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ورغم أن نظام تعددية الأطراف بعيد عن الكمال، فلا يزال يوفر الأمل الحقيقي الوحيد للعمل التعاوني البناء ولصون السلام والأمن. ونعلم أن التركيز فقط على المصلحة الذاتية الضيقة ليس نهجاً مستداماً. ولا بد من التحلي بالشجاعة وروح المبادرة لتجاوز مصالحنا الوطنية القصيرة الأجل. ويكتسي التعاون والعمل الفعالان فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح أهمية خاصة في بيئة متسمة بالتوتر وانعدام الثقة. ولا تزال لدينا قناعة راسخة بأن الحوار والتفاوض المتعددي الأطراف يسهمان إسهاماً حيوياً في بلوغ هدفنا العام المتمثل في تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة مثل بلدي.

ولذلك، فمن المؤسف للغاية أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل أو التوصل إلى اتفاق بشأن طلبات العضوية الجديدة خلال أكثر من عشرين سنة. وهناك شعور متزايد بالإحباط، أعربت عنه في هذه القاعة العام الماضي، لأن المؤتمر لم يتمكن من أداء دوره بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح. وإزاء هذه التحديات الكبيرة، يجب على المجتمع الدولي أن يعيد على وجه السرعة إرساء رؤية مشتركة للأمن الدولي ونزع السلاح، ويتطلب ذلك اتسام مؤتمر نزع السلاح بالتجدد والفعالية.

وأثني على الرؤساء الستة لدورة عام 2020 لمؤتمر نزع السلاح لعملهم معاً من أجل وضع مجموعة من التدابير أمل أن تفضي إلى استئناف المؤتمر عمله الموضوعي في وقت قريب جداً. فنهجكم التعاوني ابتكاري وضروري. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن أيرلندا جاهزة ومستعدة للعمل مع جميع الأعضاء من أجل إعادة بناء توافق الآراء والوفاء بولاية هذا المؤتمر المهم. وآمل أن يؤدي الآخرون دورهم أيضاً، وأن تتمكن من تجاوز صعوبات السنوات الماضية والاستفادة من الإمكانيات الحقيقية التي تتمتع بها هذه الهيئة، عندما نختار العمل معاً.

وينبغي ألا ننسى أن هذا المؤتمر اضطلع على مدى عدة عقود بدور مركزي في تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. ومن بين إنجازاته البارزة اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأسهمت هذه الإنجازات إسهامات كبيرة في نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي وفي الأمن والسلم الدوليين. وتدل على ما يستطيع هذا المؤتمر أن ينجزه إذا تحلى أعضاؤه بإرادة جماعية للعمل معاً من أجل الصالح العام.

السيد الرئيس، تشعر أيرلندا بقلق بالغ لأن السنوات الأخيرة شهدت حوادث متكررة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. لقد شهدنا - ونشهد اليوم، في واقع الأمر - الأضرار الإنسانية المتزايدة لاستخدام أسلحة متفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والتهديد المتزايد الذي تشكله الأسلحة النووية، بطبيعة الحال.

إن هذه الحالة، إلى جانب الاستقطاب والتسييس المتزايدين للمحافل المتعددة الأطراف وعدم تنفيذ الالتزامات التي سبق قطعها، ينبغي أن تجعل عملنا في جميع ميادين نزع السلاح ذا طابع ملح. ويجب

ألا نتخذ التوترات المتزايدة في البيئة الدولية ذريعة للتقاعس عن العمل. وعلى العكس من ذلك، يلقي علينا الوضع الراهن مسؤولية أخلاقية أكبر بإعادة العمل بالأساليب المتعددة الأطراف، مهما كانت ناقصة ومحبطة. ولذلك، سيكون عام 2020 عاماً مهماً. فسيُعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في نيسان/أبريل وأيار/مايو في نيويورك. وتفخر أيرلندا بانضمامها إلى هذه المعاهدة، التي تشكل أحد الإنجازات الرئيسية للدبلوماسية المتعددة الأطراف. ويتيح مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020، الذي يأتي ونحن نحتفل بمرور 50 عاماً على اعتمادها، فرصة للاحتفال وإعادة الالتزام بها وبمكتسباتها.

وإذا نحتفل بهذه الذكرى السنوية، فعلينا أن نذكر أنفسنا بأن المعاهدة ظهرت إلى الوجود في عز الحرب الباردة. ويدل هذا الإنجاز بوضوح على أن ظروف التوتر الشديد لا تمنعنا من إحراز التقدم أو، في الواقع، التوصل إلى توافق في الآراء. وعلى العكس من ذلك تماماً، تذكرنا الشواغل الأمنية المتزايدة، في الواقع، بالحاجة الملحة للعمل من أجل صون السلم والأمن العالمين؛ ويمكن، بل ينبغي، أن توفر الزخم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهدافنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا نقبل القول إنه لا يمكن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح إلا إذا توافرت الظروف الأمنية اللازمة. وإذا انتظرنا، فلن يحدث ذلك أبداً في الواقع.

وتعتقد أيرلندا أنه، ضماناً لتحقيق النجاح في عام 2020، يجب على جميع الدول، كنقطة انطلاق، أن تعيد تأكيد التزامها بجميع النتائج القائمة على توافق الآراء التي توصلنا إليها جماعياً طوال العقود الخمسة الماضية. ويشمل ذلك الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية بكاملها.

وستعمل أيرلندا بنشاط وبشكل بناء في المؤتمر الاستعراضي بصفتها الوطنية، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي، وائتلاف البرنامج الجديد، ومجموعة فيينا للدول العشر، والشركاء الآخرين المشابهين أو المخالفين لها في التفكير، من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من النجاح.

وتفخر أيرلندا بدورها في التفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتكمل هذه المعاهدة على نحو تام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتضع، بالنسبة لأيرلندا، موضع التنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح المنصوص عليها في المادة السادسة. وقد أتمت أيرلندا في نهاية العام الماضي إجراءاتها التشريعية المحلية لتنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في القانون الأيرلندي. وسنكمل عملية التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ويسعدني أن أشير إلى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية حظيت حتى الآن بما عدده 81 توقيعاً و35 تصديقاً.

وترى أيرلندا أن الاعتراف في المعاهدة بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية يكتسي أهمية قصوى. وتعترف المعاهدة أيضاً بالأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين الناجم عن الأسلحة النووية على صحة النساء والفتيات والأثر غير المتناسب للأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية على الشعوب الأصلية. وتؤمن أيرلندا إيماناً راسخاً بأن الضمان الحقيقي الوحيد ضد أهوال الحرب النووية هو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وإذا ندرك أن تحقيق هذا الهدف يتطلب الوقت بالتأكيد، فإننا نرى أن نتيجة ذلك تستحق بالتأكيد السعي من أجلها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على الأهمية التي توليها أيرلندا لتنوع الأصوات في محافل نزع السلاح. ويشمل ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة والرجل في عملية صنع القرار في مجالي نزع السلاح والأمن، وإشراك الشباب. وأود أيضاً أن أشدد على الأهمية الحاسمة لتنوع أصوات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى.

ويشكل إدماج المنظورات والقضايا الجنسانية في جميع مجالات نزع السلاح أولوية كبيرة بالنسبة لأيرلندا. وإلى جانب كندا وناميبيا والفلبين ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، تواصل أيرلندا تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز أعمال المنظورات الجنسانية في المحافل المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وذلك في إطار دورها كرئيس مشارك لمجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين.

وقد قامت هذه المجموعة مؤخراً بتنقيح وإعادة إصدار مجموعة موارد المتعلقة بنوع الجنس ونزع السلاح الموجهة إلى جميع رؤساء المؤتمر لتشجيعهم على أعمال منظور جنساني في عملهم. ويسرنا أن دولاً عديدة أشارت إلى مجموعة الموارد في بياناتها الوطنية في عام 2019، ونأمل أن يدمج عدد أكبر بكثير من الدول هذا المنظور المهمة في عملها في المستقبل.

السيد الرئيس، المندوبون الموقرون، إن عقرب ساعة يوم القيامة التي أنشأها مجلس نشرة علماء الذرة يوجد الآن على بعد 100 ثانية من منتصف الليل، مما يدل على أن خطر الحرب النووية العالمي أقرب من أي وقت مضى. وكما لاحظت راشيل بروسنان، رئيسة مجلس النشرة ومديرتها التنفيذية، "لا يوجد هامش للخطأ أو لمزيد من التأخير". لقد كان من المفروض أن تنتهي حالة جمود هذا المؤتمر منذ أمد طويل.

ويقع علينا جميعاً، بلا شك، واجب ترك خلافاتنا في الرأي والعمل معاً لإحراز التقدم مرة أخرى لصالح كل شعوبنا، وكوكبنا ككل، في واقع الأمر. ولم تكن مهمتنا أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وشكراً على إصغائكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد كوفني على بيانه. وسمحوا لي الآن أن أعلق هذه الجلسة لحظة قصيرة لأرافق معالي الوزير إلى خارج القاعة وأرحب بضيفتنا التالية، سعادة السيدة لولوة بنت راشد الخاطر، مساعد وزير الخارجية المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية في دولة قطر. *عَلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفتنا، سعادة السيدة لولوة بنت راشد الخاطر، مساعد وزير الخارجية المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية في دولة قطر. شكراً، سيدي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ولك الكلمة.

السيدة الخاطر (قطر): بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إنه لمن دواعي سروري أن أخاطبكم اليوم نيابة عن وفد بلادي، وسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة المندوب الدائم للأرجنتين لتوليته منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أشيد بجهود السيدة فالوفيا الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح، ونرحب بمبادرة الرؤساء الستة التي تمثل خطوة يمكن البناء عليها للتوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل للمضي قدماً في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها مؤتمر نزع السلاح ومن أهمها تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، تنتهج دولة قطر سياسة وطنية واضحة وراسخة حيال قضايا نزع السلاح وذلك تجسيدا لمواقفها الداعمة للسلام وإيماناً منها بضرورة دعم كافة المسائل الرامية لنزع السلاح في العالم، الأمر الذي من شأنه أن يعزز السلم والأمن الدوليين ويوفر الموارد الكبيرة التي تشتد الحاجة إليها من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وإبعاد خطر وقوع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية والمتطرفة ويعمل على إزالة الخوف الذي يكدر صفو الوجود الإنساني.

السيد الرئيس، لقد انضمت دولة قطر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح وأصدرت التشريعات الوطنية اللازمة لضمان تنفيذ تلك الاتفاقيات على أكمل وجه. كما تواصل اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة منذ إنشائها عام 2004 القيام بدورها في تقديم المشورة للجهات الحكومية المختصة فيما يتعلق بقضايا حظر ونزع الأسلحة والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقية الدولية المعنية التي انضمت إليها الدولة ووضع الخطط والبرامج لنشر الوعي والتثقيف عن أبعاد نزع السلاح.

وتحرص اللجنة الوطنية على توطيد علاقتها مع المنظمات والجهات المعنية بنزع السلاح على أساس من المهنية والمصداقية والشفافية. وتستضيف العديد من المؤتمرات والندوات حول قضايا نزع السلاح وبالتنسيق مع مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الذي تم افتتاحه في ديسمبر عام 2012 ويعتبر الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط وآسيا.

السيد الرئيس، نؤمن مع العديد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، بأنه من الضروري أن يقوم المؤتمر، وفي ظل الشلل الذي يعانيه منذ أكثر من عقدين، بمراجعة توسيع عضويته ليكون أكثر فعالية وأكثر تمثيلاً وبما يتماشى مع ما نص عليه النظام الداخلي للمؤتمر.

وبخصوص النظر في عضوية المؤتمر خلال فترة منتظمة، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تجاوز الخلافات السياسية والقيام بتعيين مقرر خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر. وفي هذا الصدد تجدد دولة قطر تأكيد رغبتها بالانضمام كدولة عضو في مؤتمر نزع السلاح، حيث تم إرسال طلب الانضمام إلى أمانة المؤتمر في شهر يونيه 2012 وذلك إيماناً منها بالدور الهام الذي يمكن أن يقوم به المؤتمر في المستقبل بناء على الاتفاقيات والإنجازات السابقة التي حققها في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، إن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020 سيتيح الفرصة للدول الأطراف في المعاهدة لإعادة التأكيد بشكل لا لبس فيه على التزامها بهذه المعاهدة التاريخية من خلال تعزيز أهدافها ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار، كما أن المضي قدماً في الجهود الرامية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تتماشى مع التزامات ومسؤوليات المجتمع الدولي لا سيما الدول الراعية لقرار عام 1995 وواجباتها حيال تنفيذ قرارات مؤتمر عام 2010 والقرارات الأخرى ذات الصلة.

إن دولة قطر تؤمن بأن المجتمع الدولي اليوم وفي ظل التوترات الإقليمية والدولية القائمة في أشد الحاجة لتنفيذ هذه القرارات باعتبارها خطوة ضرورية نحو تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة، كما أن إنشاء هذه المنطقة يمثل مقارنة إقليمية شاملة لمعالجة إشكالية الانتشار النووي لأن أسلوب التعامل مع كل دولة على حدة، قد ثبت أنه يتسم بالانتقائية والتمييز في التعامل من دولة إلى أخرى ويسبب خللاً في موازين القوى الإقليمية. إن عدم العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بناء على قرار عام 1995 والذي ارتبط بشكل أساسي بالتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيؤثر على مصداقية المعاهدة وعلى عملية المراجعة وعلى نظام منع الانتشار بأكمله وسيشكل في نية الدول النووية على إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يزيد من حالة التوتر وعدم الاستقرار ويعيقه من التوصل إلى السلام والمضي قدماً في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط. وعليه، نؤكد على أهمية المؤتمر الذي عقد في شهر نوفمبر من العام الماضي برئاسة الأردن وفقاً لمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 546/73 ونعرب عن أملنا بأن تتواصل الجهود لتحقيق الهدف المنشود منه بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس، تؤكد دولة قطر على الحق المشروع لجميع الدول لا سيما الدول النامية منها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأن يكون تطوير برامج الطاقة النووية السلمية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها وبما يتوافق مع نظام الضمانات الشاملة الذي يعدّ الأداة القانونية الرئيسية للتحقق من سلمية الأنشطة النووية ولضمان أعلى معايير السلامة.

وفي الختام، تؤكد دولة قطر على حرصها والتزامها بمواصلة دعم قضايا نزع السلاح والأمن الدولي وتنفيذ جميع التزاماتها في هذا المجال لضمان ارتقاء الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي، شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيدة الخاطر على بياثها. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لحظة قصيرة لأرافقها إلى خارج القاعة.
علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيدات والسادة، أود أن أدعو سعادة السيد بانكاج شارما، السفير والممثل الدائم للهند لدى مؤتمر نزع السلاح، إلى مخاطبة المؤتمر.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ الهند، السيد الرئيس، على رئاسة هذا الجزء الرفيع المستوى، الذي يجري خلال فترة رئاستك مؤتمر نزع السلاح، وتؤكد لك دعم وفدها وتعاونها الكاملين. وتتمتع الهند والأرجنتين بعلاقات ثنائية وثيقة. ويزيد سروري بالتالي أن أراك على مقعد الرئاسة. لقد تشرفنا بالاستماع إلى عدد من كبار الشخصيات هذا اليوم.

إن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن حتى الآن من اعتماد برنامج عمل، رغم الجهود المشتركة المكثفة التي بذلها الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وآخر رئيس لدورة عام 2019، وأول رئيس لدورة عام 2021. ونأمل أن يتمكن المؤتمر قريباً، بفضل قيادتكم وتوجيهكم القديرين، من اعتماد قرار بإحراز التقدم في عمله الموضوعي.

السيد الرئيس، لقد شدد الدكتور س. جايشانكار، وزير خارجية الهند، في ملاحظاته في مؤتمر ميونخ للأمن في وقت سابق من هذا الشهر، على أنه يمكن تعزيز تعددية الأطراف بالدبلوماسية الخالقة والتفاهم المتعدد الأطراف، وينبغي الاعتراف بها والحفاظ عليها وحمايتها. ويستند نهج الهند إزاء مؤتمر نزع السلاح إلى هذه الرؤية بالتحديد.

وقد أشارت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى أن "تحقيق هدف الأمن، وهو عنصر لا ينفصل عن السلام، كان دائماً أحد أكبر تطلعات البشرية". وفي هذا السياق، شددت على أن نزع السلاح أصبح ضرورة حتمية وأكثر المهام إلحاحاً بالنسبة للمجتمع الدولي. وهذا التطلع والطابع الملح لنزع السلاح مهمان اليوم كما كانا قبل أكثر من أربعة عقود لدى تأسيس ثلاث نزع السلاح الذي يتشكل من مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، واللجنة الأولى. ونأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح من استئناف دورتها الرسمية هذا العام والوفاء بولايتها.

إن الهند تولي أهمية قصوى لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم، على نحو ما نصت عليه الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وأعاد تأكيده مؤخراً قرار الجمعية العامة 74/74.

وقد اعتمد المؤتمر سنوياً، منذ عهد "الأولويات العشر"، جدول أعمال مهماً يتناول بعض أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الإطار، ما

فتت الهند تدعو إلى وضع برنامج عمل شامل ومتوازن لتمكين المؤتمر من بدء مفاوضات بشأن جميع القضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال.

ولا تزال الهند، بدورها، تلتزم التزاماً ثابتاً بهدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وبشكل خال من التمييز وقابل للتحقق، ودعت إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية من خلال عملية تدريجية، على النحو المبين أيضاً في ورقة العمل التي قدمتها بشأن نزع السلاح النووي إلى المؤتمر في عام 2007 (الوثيقة CD/1816). وتود الهند أن تكرر دعوتها إلى اتخاذ الخطوات المبينة في ورقة العمل، بما في ذلك التفاوض في المؤتمر على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، على نحو ما دعت إليه أيضاً مجموعة الـ 21. وما فتئت الهند تقدم أيضاً منذ عام 1982 قراراً سنوياً في الجمعية العامة بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية، يحظى بتأييد واسع من الأعضاء. وبالمثل، ووعياً من الهند بالخطار الجسيمة التي يطرحها الاستخدام العرضي أو غير المقصود للأسلحة النووية، فقد دأبت على لفت انتباه العالم إلى هذه المسألة لأكثر من عقدين من الزمن من خلال القرار الذي تقدمه سنوياً إلى الجمعية العامة بشأن الحد من الخطر النووي وضرورة اتخاذ خطوات للتصدي له.

وبوصف الهند دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، فهي ملتزمة، وفقاً لمذهبها النووي، بالحفاظ على الحد الأدنى المعقول من الردع مع عدم المبادرة إلى استخدام هذه الأسلحة وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة لها. ونحن على استعداد لتحويل هذه التعهدات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف لمواصلة التفاوض بشأنها في المؤتمر.

ودون التقليل من الأولوية التي توليها الهند لنزع السلاح، فقد أيدت البدء الفوري في مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي لا تزال أنسب أساس لبدء المفاوضات، والتي أيدتها كذلك فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بإعداد هذه المعاهدة.

وعلى نحو يتناسب مع الأهمية التي توليها الهند للتحقق من نزع السلاح النووي، شاركت في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وأيدت أيضاً مواصلة النظر في المسألة من خلال إنشاء فريق آخر من الخبراء الحكوميين.

ويشكل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة أخرى ذات أهمية حاسمة. وتؤكد الهند أن أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي اختُتِمت في آذار/مارس 2019، يمكن أن تشكل أساساً مفيداً للمناقشات المقبلة من أجل التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً، وكذلك لتدابير الشفافية وبناء الثقة. ونأمل أن يبدأ العمل الموضوعي بشأن هذه المسائل قريباً، لتمكين مؤتمر نزع السلاح من بدء التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن هذه المسألة.

السيد الرئيس، إن النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما إلى الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول، يطرح أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، على نحو ما أبرزه أيضاً عدد من الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتحدة. ويشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة مهمة في هذا السياق، ويسرنا أن نلاحظ الحصيلة الناجحة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في عام 2019. ونتطلع إلى المشاركة في وقت لاحق من هذا العام في اجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وستشارك الهند أيضاً مشاركة بناءة في المناقشات التي سيجريها فريق الخبراء

الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لاستكشاف التوصيات الممكنة القائمة على المبادئ التوجيهية الـ 11 التي أيدتها الفريق بتوافق الآراء وللاتفاق عليها.

وتشاطر الهند المجتمع الدولي اعترافه بآثار التطورات العلمية والتكنولوجية على الأمن الدولي ونزع السلاح. ولتعزيز التفاهم المشترك بشأن هذه المسألة، قدمت الهند قراراً بهذا الشأن، اعتمد بدون تصويت في اللجنة الأولى. وفي هذا السياق، دعمت الهند، إلى جانب ألمانيا وسويسرا وقطر، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في تنظيم حلقة دراسية مركزة مدتها يوم واحد بشأن هذا الموضوع، في آب/أغسطس من العام الماضي، هنا في جنيف.

إن الهند، بعد أن واجهت آفة الإرهاب لعدة عقود، تدرك إدراكاً عميقاً العواقب الخطيرة لنقل أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول والإرهابيين. وتواصل الهند إبراز ضرورة اتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل من خلال قرارها الذي يحظى بتوافق الآراء والذي تقدمه سنوياً في الجمعية العامة منذ عام 2002.

السيد الرئيس، إن الهند تؤمن إيماناً راسخاً بالمساهمة الحاسمة والإيجابية التي يمكن أن يقدمها جيل الشباب في مجال السلم والأمن الدوليين. وإدراكاً من الهند لضرورة التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، استضافت في كانون الثاني/يناير 2020 دبلوماسيين شباباً في مجال نزع السلاح من جميع أنحاء العالم للمشاركة في النسخة الثانية من برنامج الزمالات السنوي لشؤون نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد الرئيس، تعتقد الهند أن السبيل الوحيد لمنع النزاعات التي نواجهها اليوم وتسويتها بفعالية يكمن في الحوار القائم على الثقة والتفاهم المتبادلين. ونحتاج إلى العمل معاً من أجل إيجاد أرضية مشتركة لتمكين هذا المؤتمر من التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً، وهو الدور الذي أناط به مؤسسه. والهند على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الزميلة في هذا المسعى الجماعي. وشكراً لك، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد شارما على بيانه. وأود، السيدات والسادة، أن أدعو سعادة السيد يوري أمبرازيفيتش، السفير والممثل الدائم لبيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، إلى مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. شكراً، سعادة السفير، على مخاطبة المؤتمر. ولك الكلمة.

السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، السيدات والسادة، يسر وفد بيلاروس أن يهنئ سفير الأرجنتين الموقر على توليه الرئاسة وأن يؤكد له دعمنا الكامل. ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا لسفير الجزائر الموقر على جهوده في إعداد وترويج مجموعة الوثائق الرامية إلى كسر جمود مؤتمر نزع السلاح.

وتؤيد بيلاروس، بوصفها عضواً في مجموعة رؤساء دورة هذا العام، نهج العمل المشترك الذي يتبعه الرؤساء، والذي نعتقد أنه أثبت فعاليته بالفعل في الأسابيع الأولى من دورة المؤتمر. ونعزم مواصلة بذل كل الجهود الممكنة لتهيئة جو من الحوار المثمر، بغية استعادة هذه الآلية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح، أي مؤتمر نزع السلاح، مقومات الحياة وإعادة تنشيط عملها.

ونأسف لعدم تمكن المؤتمر حتى الآن من اعتماد برنامج عمل، رغم كل الجهود المبذولة. ومعنى ذلك أن الجهود الرامية إلى كسر جمود محفلنا والانتقال إلى العمل الموضوعي لا تزال بلا جدوى. غير أن الحاجة إلى خطوة من هذا القبيل أصبحت بالتأكيد ملحة.

ولا بد لنا، للأسف، من الإشارة إلى أننا لا نزال نرى تدهوراً مطرداً في نظام الأمن الدولي ومكوناته الرئيسية. وتشعر بيلاروس بالقلق إزاء التقويض الفعلي لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، الذي أدى إلى زيادة كبيرة في المخاطر والتهديدات التي تشكلها عودة فئة كاملة من منظومات الإيصال، كانت محظورة في السابق بموجب القانون الدولي، إلى الظهور في أوروبا.

وما يثير قلقنا بالقدر ذاته الإشارات السلبية التي نتلقاها فيما يتعلق بتمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ووافق معاهدة الأجواء المفتوحة. وثمة شواغل مبررة بشأن نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020.

وقد ظهر اتجاه مثير للقلق نحو جر الدول إلى سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن الضروري، مع إنتاج أسلحة ومنظومات إيصال جديدة، تقييم أثر التقدم التكنولوجي على احتمال اختراع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل أو أنواع جديدة من الأسلحة ذات القوة المماثلة.

وتؤكد هذه الاتجاهات كلها ضرورة الشروع فوراً في مفاوضات شاملة وكلية لتسوية كل الخلافات في مجال الأمن الدولي. ونرى أن المؤتمر، بولايته الفريدة، ينبغي أن يكون المحفل الذي يعالج هذه المسألة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه آن الأوان لينتهي المؤتمر ممارسته المتمثلة في تقسيم أنشطته إلى قضايا أساسية وبنود أخرى، وذلك من أجل التوصل إلى جدول أعمال محدث ومتوازن. وينبغي النظر في التحديات والتهديدات الجديدة التي يُنظر فيها في إطار البنود 5 و6 و7 من جدول الأعمال، على قدم المساواة مع قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الظروف الراهنة، لا يمكن تجاهل الخطر المتزايد المتمثل في أن تستخدم دول وجهات فاعلة من غير الدول، لأغراض خبيثة، التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة، بما في ذلك في مجالات البيولوجيا التركيبية، والتهديدات السيبرانية، ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والذكاء الاصطناعي. وفي هذا الصدد، لا تزال المقترحات التي قدمناها العام الماضي بشأن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المؤتمر بهذا الخصوص مهمة.

وقد يكون بالتالي من المناسب أن يطلب المؤتمر إلى الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير شامل عن المخاطر والتحديات التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة بالنسبة للأمن الدولي وعدم الانتشار.

ونعتقد أنه يمكن استخلاص فوائد عملية من دراسة وتنظيم أفضل الممارسات الوطنية لمختلف الدول فيما يتعلق بإمكانية النظر فيما تنطوي عليه التكنولوجيات الجديدة من مخاطر وتحديات بالنسبة للأمن الدولي وعدم الانتشار، بغية صياغة قواعد أو مبادئ سلوك لمنع استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة لأغراض خبيثة. ونرى أنه من المهم بالقدر ذاته، لوضع مبادئ منسقة، دراسة وتنظيم التدابير الوطنية المتخذة لمواجهة محاولات الجهات الفاعلة من غير الدول الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وتبذل بيلاروس جهوداً استباقية لتطوير هذا الموضوع. وقد عُقد في مينسك، في أيلول/سبتمبر 2019، مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب واستخدام التكنولوجيات الجديدة الناشئة. واشترك في تنظيم هذا المؤتمر بيلاروس ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وخلال المؤتمر، عُقدت ثلاث جلسات عامة بشأن منع إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي،

والاستخدام المبتكر للتكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة على الكشف، ووضع نُهج وطنية وإقليمية ودولية للتصدي لإساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي.

ولا تزال أيضاً مبادرة بيلاروس المتعلقة باعتماد الجمعية العامة قراراً بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة مناسبة من حيث التوقيت. ونعتمد تقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع لتتظر فيه اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وندعوكم إلى تأييد مشروع قرارنا في نيويورك.

ونشدد على أن بيلاروس لا تتفادى تناول المسألة التي أشرنا إليها سابقاً والتي تتمثل في التدهور الذي حصل في نظام حظر فئات معينة من الأسلحة ومنظومات إحصائها، والذي ألحق ضرراً خطيراً بالأمن في أوروبا والعالم ككل. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدنا أن يلفت انتباهكم إلى مبادرة لصياغة واعتماد إعلان بشأن عدم نشر القذائف المتوسطة المدى في أوروبا. فمن شأن وضع صك من هذا القبيل أن يساعد في سد الثغرة القانونية التي خلفها انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وفي استعادة الثقة وتعزيز الأمن في القارة الأوروبية وجميع أنحاء العالم. ويمكن أن تكون هذه التدابير خطوة أولى نحو فرض حظر عالمي على هذا النوع من القذائف.

وفي عام 2020، سترأس بيلاروس المؤتمر الخامس عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفردة الضرر أو عشوائية الأثر. ومن واجبات الرئيس تعزيز عالمية هذا الصك الدولي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي ليست أطرافاً في البروتوكول الخامس إلى النظر على نحو إيجابي في مسألة الانضمام إلى هذا الصك المهم، الذي يكفل حماية المدنيين وأمن الأجيال المقبلة والتنمية المستدامة.

إن ضرورة وضع حد لتدهور مؤتمرا وإعادته إلى سكة العمل الموضوعي مسألة بديهية. ولتحقيق هذا الهدف، يجب علينا أولاً وقبل كل شيء أن نعتمد برنامج عمل. وقد أظهرت الأسابيع الماضية أنه يمكن تماماً تحقيق هذا الهدف. ولذلك، أدعو الوفود مرة أخرى إلى إبداء نهج بناء ورغبة في الماضي قدماً في عملنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سعادة السفير، على بيانك. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير هان تاي-سونغ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يريد ممارسة حقه في الرد.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، السيد الرئيس، على إعطائي الكلمة. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئك، السيد الرئيس، على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك كامل دعمنا وتعاوننا. أعلم أنك حامل للحزام الأسود من الدرجة الثالثة في التايكواندو. وبروح رياضي، تعمل بكثير من الجهد من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل للمؤتمر. وأقدر ذلك.

السيد الرئيس، أود ممارسة حقي في الرد على ملاحظات بعض المندوبين بشأن بلدي، بمن فيهم مندوب كوريا الجنوبية. ويمكنني أن أفهم قلقهم، ولكن من المؤسف جداً أنهم يظنون أن عليهم الإشارة إلى المسألة الكورية كما لو كانوا مدمنين عليها، رغم أنهم لا يعرفون واقع المسألة الكورية.

فكما هو معروف جيداً، كانت لدى المجتمع الدولي، بعد مؤتمر القمة المعقود بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في سنغافورة في حزيران/يونيه 2018، توقعات كبيرة بخصوص تنفيذ الاتفاق الذي يمكن أن يفضي إلى السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وكذلك في المنطقة والعالم. وفي ظل اهتمام المجتمع الدولي، عُقدت جولتان أخريان من اجتماعات القمة وعدة

جولات من المفاوضات على مستوى الأفرقة العاملة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وكما اتفق عليه ووعد به في اجتماع القمة، أعلن بلدي وفقاً لاختيارياً لتجارب الروادع النووية وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات. ولم تجر أي تجارب، بل تم تفكيك موقع إجراء التجارب النووية. وأعدنا أيضاً رفات الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم في الحرب الكورية.

غير أن الولايات المتحدة ردت بعدم تنفيذ الاتفاق وبمواصلة المناورات العسكرية المشتركة على مشارف بلدنا. وما فتئت تجلب معدات عسكرية حديثة ومتطورة إلى كوريا الجنوبية وتحدث عن أقصى قدر من الضغط من خلال زيادة العقوبات اللاإنسانية المفروضة على بلدي وتشديدها. لقد تعرض بلدي للخداع والخيانة من جانب الولايات المتحدة، التي لم تتخل قط عن عدائها له ولم تكن لديها أبداً أي نية حقيقية بأن تساعد في ضمان السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

هذا هو الواقع. فلم يُحرز أي تقدم. وإن لم تتخل الولايات المتحدة عن سياستها المعادية لبلدي، فلا يمكنها أن تتوقع أي شيء. وإذا تعرضت للخداع والخيانة من قبل نظيرك في تفاوض أو حوار، فلا حاجة لأن تتساءل عما ينبغي فعله. ولذلك، أود أن أنصح البلدان في هذه القاعة، إن كانت تشعر حقاً بالقلق إزاء السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، بأن تحاول أولاً فهم الواقع والسبب الجذري الرئيسي لهذه المسألة. وعوض أن تقول أي شيء، ينبغي لها أن تطلب إلى الولايات المتحدة التخلي عن عدائها الطويل الأمد والثابت لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو تنصحها على الأقل بذلك. وقد يشير بعض المندوبين الآخرين إلى هذه المسألة مرة أخرى غداً أو لاحقاً، ولكن عليهم أن يعلموا أنهم بذلك يكشفون ببساطة جهلهم السياسي بالمسألة الكورية.

أما بخصوص ملاحظات كوريا الجنوبية بشأن ما يسمى مبادرة السلام في شبه الجزيرة الكورية - وهي محاولة غير واقعية وعديمة الجدوى لإظهار أنها تستطيع فعل شيء ما - فإن العالم يعلم أن كوريا الجنوبية لا تستطيع أن تفعل أي شيء من دون موافقة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالعلاقات بين الكوريتين، كما تبين في مناسبات عديدة. وإذا كانت كوريا الجنوبية تريد حقاً السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فعليها أن تتوقف أولاً عن انقيادها الأعمى وراء سياسة الولايات المتحدة المعادية لكوريا الشمالية عوض الترويج لما يسمى مبادرة السلام بين الكوريتين، وهي مبادرة غير واقعية إلى حد كبير، وعن استجداء الدعم الدبلوماسي من بلدان أخرى، كما فعل وزير خارجيتها خلال مؤتمر ميونخ للأمن الذي عُقد قبل أكثر من عشرة أيام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً على بيانك، سعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد غونيس (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً حقاً، السيد الرئيس. ولأن هذه أول مرة يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستك، أود أن أهنيك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبمكنتك الاعتماد على دعمنا. ونغتني هذه الفرصة أيضاً لنشكر على مشاريع النصوص المنقحة. إننا ننظر فيها بشكل إيجابي.

السيد الرئيس، لقد أخذت الكلمة لأبلغ المؤتمر بإيجاز أننا سنمارس حقنا في الرد في نهاية الجزء الرفيع المستوى. وشكراً لك، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك سيدي. وأعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة تشوي سونهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك، السيد الرئيس. لقد أخذت الكلمة للرد، باختصار شديد، على بيان سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شقيقتنا الشمالية.

إن حكومة بلدي، إذ تضع في اعتبارها هدف نزع السلاح النووي التام وإقرار سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، الذي اتفق عليه زعماء الكوريتين والولايات المتحدة، ستواصل بذل الجهود الدبلوماسية اللازمة لتيسير استئناف المفاوضات مبكراً بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، وكما قال وزير خارجية بلدي في جلسة هذا الصباح، سنواصل تعزيز التعاون بين الكوريتين بالموازاة مع العمل من أجل إجراء مفاوضات ناجحة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسننفذ بالكامل تدابير بناء الثقة العسكرية على النحو المتفق عليه بين الكوريتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً على بيانك، سيدتي. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير هان تاي - سونغ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن لا بد أن أُرَد على ملاحظات مندوبة كوريا الجنوبية. وكما قلت من قبل، لا يستطيع الكوريون الجنوبيون فعل أي شيء من دون موافقة الولايات المتحدة. وقد أبدينا بالفعل موقفنا بشأن إجراء حوار ومفاوضات مع الولايات المتحدة. وما لم يحصل أي تغير في موقف الولايات المتحدة، وما لم يتخل الأمريكيون عن سياستهم المعادية لبلدنا، فسنعرض للخداع والخيانة من قبل نظرائنا الأمريكيين في الحوار. إننا نتعرض للخداع والخيانة. فكيف يمكن أن نثق بهم؟ وماذا يمكن أن نتوقع منهم؟ وإذا استمرت المفاوضات، فمعنى ذلك إذن استمرار الخداع والخيانة. وذلك ما نتوقعه. ولا أعرف كيف يمكن لكوريا الجنوبية، بوصفها طرفاً ثالثاً، أن تساعد، وكيف يمكنها أن تسوي هذه المشاكل. وينبغي للكوريين الجنوبيين أن يعرفوا وضعهم الحالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سعادة السفير. وأعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، السيد الرئيس. أنا آسفة جداً لأنني مضطرة للخوض في هذا الجدل المؤسف في هذا الوقت المتأخر من بعد الظهر، ولكنني لم أسمع أبداً شخصاً يشكو مرات عديدة في مداخلة واحدة من أنه تعرض للخداع والخيانة.

وبصراحة، فالأشخاص الوحيدون الذين تعرضوا "للخداع والخيانة" هم شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وشعب جمهورية كوريا، وشعوب المنطقة كلها، الذين ضللتهم إدارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذبت عليهم بالفعل، حيث لم تف بأي من التزاماتها. وكما هو الحال دائماً، فلا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعملية التي بدأتها في عام 2018، عندما اجتمع رئيسها آخر مرة مع رئيس كوريا الشمالية في سنغافورة، ولا نزال نأمل أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن سياساتها المتهورة المتمثلة في التثبث بالتمسك بالنووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدتي. وأعطي الكلمة لسعادة السفير هان تاي - سونغ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. أما بخصوص ملاحظات ممثلة الولايات المتحدة، فأعتقد أنها محاولة لخداع جميع الأشخاص في هذه القاعة. وكما قلت من قبل، أعلننا وفقاً لاختياراً لتجارب الروادع النووية وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات. وفككتنا أيضاً موقع إجراء التجارب النووية. وأعدنا بعد ذلك رفات الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم في الحرب الكورية. وقد جرى الاتفاق على ذلك في اجتماع القمة المعقود في سنغافورة.

لقد أظهرنا صدقنا. إننا نريد حقاً إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولكن ماذا فعلوا؟ لم يفعلوا أي شيء. والأسوأ من ذلك أنهم ردوا بمواصلة المناورات العسكرية المشتركة، وجلبوا معدات

عسكرية حديثة ومتطورة إلى كوريا الجنوبية، وشدّدوا العقوبات. إنهم يتحدثون عن ممارسة أقصى قدر من الضغط. ومن الواضح تماماً من لم يف بالتزاماته. ولا أعرف كيف يمكنهم أن يقولوا إنهم يفون بالتزاماتهم ونحن لا نفعل ذلك. إنه أمر مدهش للغاية! وإذا كانوا حقاً يريدون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فعليهم أن يتخلوا عن سياستهم المعادية للبلدي؛ وإلا، فلا يمكننا أن نفعل شيئاً، كما قلت بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. وأعطي الكلمة الآن لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً على إعطائي الكلمة مرة أخرى وأخيرة. وسأكون ممتنة لو تفضل مندوب كوريا الشمالية بأن يوضح لي ما يعنيه بالضبط بإشارته إلى "السياسة العدائية" التي تنتهجها الولايات المتحدة والتي يود أن تتخلى عنها، لأنني أسمع بالفعل هذا المصطلح منذ أن بدأنا دورة هذا العام حتى الآن؛ إن هذه "السياسة العدائية" مصطلح جديدة لم يسمع به وفد بلدي ولا حكومته من قبل ولم يتلقوا شرحاً وافياً لمعناه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدتي. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير هان تاي - سونغ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنه يمكنني أن أوضح بطرق عديدة السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة. فإحدى السياسات العدائية هي استمرار المناورات العسكرية المشتركة على مشارف بلدي، الذي يشكل تهديداً له. أما الأخرى فهي ممارسة أقصى قدر من الضغط. فهم يتحدثون عن ممارسة أقصى قدر من الضغط من خلال زيادة العقوبات وتشديدها. وعندما تزور وفود أمريكية رفيعة المستوى بلداناً أخرى، تقول صراحة: "عليكم أن تخفضوا مستوى العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، ومن ثم يتعين علينا أن نخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية ونقلص بالتالي أيضاً عدد الدبلوماسيين في تلك البلدان. فهذه سياسة عدائية. وليست سياسة ودية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سعادة السفير. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة الآن؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. وبذلك ينتهي عملنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم غد، الثلاثاء، 25 شباط/فبراير، الساعة 10/15.

وبناءً على طلب عدد من البلدان التي تحتاج إلى إجراء مشاورات إضافية بشأن المقترح الذي سنقدمه، وبعد اجتماع للرؤساء الستة لدورة عام 2020، قررنا تقديم هذه الوثيقة صباح يوم الخميس. وسنستقبل غداً ضيوفاً مرموقين من كرواتيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة واليونان واليابان ورومانيا وإستونيا وجمهورية إيران الإسلامية.

وأعلن رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 18/00.